محضر الجلسة 400

التاريخ: الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1425 (2004/06/29)
الرئاسة: السيد عادل المعطي، الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعة وأربعون دقيقة ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء.
جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

السيد عادل المعطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

المستشار السيد محمد سعدون، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، أخواني المستشارين،

استدراك على جدول أعمال مجلس المستشارين جلسة الأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء 11 جمادى الأولى 1425 موافق 29 يونيو 2004، يؤجل السؤال الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني: مراقبة المخالفات المرتبطة بتشغيل الأطفال للمستشارين المحترمين السيدين أحمد التويزي وإديس الراضي، من الفريق الإتحاد الدستوري. كما يؤجل السؤال الموجه إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن: ظروف اشتغال وكالة التنمية الاجتماعية للمستشار المحترم السيد محمد طالحا من فريق التجمع الوطني للأحرار ويعوض بالسؤال الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة، تفعيل تدابير ومقتضيات القانون المالي الخاصة بتأسيس صناديق الضمان للمستشارين المحترمين السيد المعطي بنقدور، خيري بلخير، الحبيب لعلج، إبراهيم الحب، عبد السلام الهمس من فريق التجمع الوطني للأحرار.

كما يؤجل السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة والمتعلق بالمصحات الخاصة للفريق الكونفدرالي وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين، قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة هناك طلبات إحاطة من طرف الفريق الكونفدرالي والاتحاد الدستوري الذي سحب بالطبع السؤال الذي كان مدرجا في الأسئلة الشفهية ومن الفريق الاشتراكي، أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد خالد العلمي الهوير:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

يشرفني باسم الفريق الكونفدرالي أن أحيط المجلس والرأي العام والحكومة أيضا بموضوع يأخذ اهتمام ويستأثر باهتمام الرأي العام وأصبح يشكل انشغالا محاطا بالقلق ويتعلق الأمر بموضوع الاحتجاجات العامة والخاصة، وعلاقتها بالحريات الفردية والجماعية وتعامل الحكومة معها.

وبهذا الخصوص ننبه مرة أخرى إلى خطورة التضييق على الاحتجاجات الجماهيرية التي يطالب المعنيون بها حفا من حقوقهم الدستورية. إذ، وبدل أن تغيب فضيلة الحوار الجاد والمسؤول والبحث عن البدائل معهم، نجد الحكومة تعود بنا إلى عهد العصا الغليظة. مثال ذلك التعامل مع الشباب حاملي الشهادات والذي يعاني من آفة البطالة.. ونفس أسلوب التضييق وإفراغ الحوار من محتواه يطال العديد من الاحتجاجات العمالية في العديد من القطاعات أمام هول الانتظارات وبركان الملفات المطلبية، رغم عدالتها، مما فجر سلسة من الإضرابات الإدارية، والتي يندرج في أفقها، على سبيل المثال لا الحصر، إضراب الجماعات المحلية، الصحة العمومية، الخزينة العامة للمملكة، وإضراب البريديين احتجاجا على الإدارة المعنية التي تملصت من المفاوضة حول مطالب الشغيلة البريدية وفضلت الحوار مع من لا تمثيلية له ضدا على ضوابط التفاوض المعتمدة في تشريعات بلادنا ونفس التضييق الممارس في الحقل الاجتماعي والمجتمعي يمارس أيضا في

الحقل السياسي على مستوى مصادرة الحق في التنظيم الحزبي ويتعلق الأمر برفض ولاية الدار البيضاء الكبرى الترخيص لحركة النهج الديمقراطي بعقد مؤتمرها الوطني الأول أيام 16- 17 - 18 يوليوز 2004 بالدار البيضاء.

السيد الرئيس، إن الوضع بالبلاد يتطلب التعامل مع القضايا المطروحة في مجال الحريات الفردية والجماعية وفي مجال الحقل الاجتماعي والمجتمعي بأسلوب ورؤية تستهدف تعزيز عناصر الاستقرار داخل البلاد واحترام حقوق الإنسان بدل الأساليب التي تؤدي إلى خلق أجواء التوتر والقلق المجتمعي اتجاه مستقبل بلادنا وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد رئيس الفريق الكونفدرالي. أعطي الكلمة لفريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في إطار المادة 128 أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري لإحاطة مجلسنا الموقر بقضيتية طارئتين تمس جوهر العمل الحكومي في قطاعي المقاولات والفلاحة، فبالنسبة للقضية الأولى فإن الحكومة منذ تشكيلها وهي تتغنى بالمقاولة وتأهيل المقاولة الوطنية وتعزيز تنافسيتها لمواجهة تحديات العولمة وإتفاقيات التبادل الحر بين المغرب وأوربا والولايات المتحدة ودول أخرى. فالحكومة تنتظر من المقاولة النهوض بالأعباء الاجتماعية خصوصا امتصاص البطالة والتشغيل وقد سبق لفريقنا أن تقدم بمقترح قانون يقضي بفرض فوائد التأخير على الدولة في حالة عدم التزامها بأداء أقساط المقاولات المستحقة من الصفقات العمومية في وقتها إلا أن الحكومة وكعادتها تعاملت مع هذا المقترح بمنطق الاستخفاف والتسويف بعد أن طلب الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تأجيل البت في هذا المقترح لأن الحكومة ستأخذه بعين الاعتبار في أقرب قانون للمالية، ومرت سنوات ولم تأت الحكومة بأي شيء.

أما على المستوى الميداني فإن فئات عريضة من المقاولات المغربية بمختلف أنواعها أصبحت مهددة بالإفلاس وتعيش في وضعية جد صعبة تهدد بتشريد العديد من اليد العاملة وتجويع أسر مغربية وفقدان فرص الشغل وتجميد الاستثمار، فجل المقاولات التي تشتغل في إطار صفقات عمومية في الطرق، في البناء، في التشجير، في فتح المسالك بالعالم القروي، تعيش الآن وضعية خانقة لأن الدولة تأخرت كثيرا عن دفع مستحقات هذه المقاولات مما كان له أثر وخيم على وضعية هذه المقاولة التي أصبحت مهددة بفعل تراكم ديونها وفوائد قروض الأبناك والديون المستحقة للممونين الذي لا يقبلون التأخير، بهذه الطريقة تمارس الحكومة مفهومها لدولة الحق والقانون لأنها تحمي حقوقها جيدا لاستخلاص الضرائب ومستحقاتها على المقاولة كما تحمي حقوق الأبناك فيما يخص القروض والفوائد ولكنها لا تعطي أي حق للمقاولة لكي تتوصل بمستحقاتها من الدولة. وبصريح العبارة أن الدولة تطبق القانون لنفسها أما الحق الذي هو شعارها فلا زال بعيد المنال، هل بهذا السلوك التي تتعامل به الحكومة مع المقاولات سيشجع الاستثمار.

ولهذا نتمنى صادقين، السيد الرئيس، على أن تستفيق الحكومة وتتدارك الأمر قبل أن يتحول إلى كارثة اقتصادية. أما بالنسبة للقضية الثانية، وأظن أن حولها إجماع أقول إجماع: رئاسة ومستشارين، فهي الحالة المزرية التي يتخبط فيها الفلاح المغربي حاليا.

زملائي الأعزاء، إن الفلاح بصفة عامة يعاني سواء كان الجفاف أو حتى في سنوات المحصول الجيد والمثال هو ما تعانيه شريحة كبرى من الفلاحين لتسويق منتوجهم من القمح. فالتعاونيات لا تشتري المنتوج من الفلاح الذي يضطر إلى الذهاب إلى السوق لبيع منتوجه. وأمام غياب التنظيم يصبح الفلاح عرضه للضياع حيث يبيع المنتوج ما بين 130 درهم حتى 160 درهم للقنطار وهذا السعر ضعيف لا يمكنه أن يغطي حتى مصاريف الإنتاج وبالتالي يتحمل هذا الفلاح الخسارة الكبرى.

إخواني بدون مزايدات نطلب من الحكومة والسيد الوزير الأول التدخل حتى تتم معالجة هذا الإشكال المطروح، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الآن أعطي الكلمة للفريق الاشتراكي، تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم إخواني في الفريق الاشتراكي أن أحيط مجلسنا الموقر والحكومة والرأي العام بالإحاطة التالية عبر مقتضيات الفصل 128 في الموضوع التالي:

لقد تابع ملايين المغاربة يوم الجمعة الأخير النقل المباشر في القناة التلفزية الأولى لخطبة صلاة الجمعة كما درجت على ذلك التلفزة المغربية. وقد كان الموضوع الذي تناوله الخطيب خلال ذلك اليوم هو الأسرة المغربية وإذا كان من المستحب بل من الواجب أن يشارك أولئك الوعاظ والخطباء والعلماء الأجلاء في نصح المغاربة وإرشادهم فإنه من الأوجب أن يستلهموا تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف في انسجام مع مذهبنا المالكي، وفي تكامل مع مقوماتنا المغربية الأصيلة المبنية على التسامح والانفتاح ومواكبة مستجدات العصر. لكننا فوجئنا في الفريق الاشتراكي، ونحن نتابع خطبة الجمعة الأخيرة حيث تضمنت أفكارا وأحكاما وقناعات لا تمت بصلة للتعاليم والمقومات السالفة الذكر.

لقد حرص الخطيب المذكور بأنه ضد اختلاط الجنسين في الإدارة وفي عدد من المرافق العامة. وقال بأن الاصطياف والاستحمام في الشواطئ بالنسبة للنساء حرام. وأشار إلى أن التبرج من المظاهر المنافية للإسلام والتي ينبغي أن تنتهي كما هاجم المهرجانات الثقافية والفنية.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء، السادة المستشارين،

لقد راعنا ما سمعنا خلال هذه الخطبة الرسمية والمبثوثة مباشرة على مسامع وأنظار الملايين من المغاربة، فقررنا عدم السكوت على هذا الأمر الخطير خاصة وأن صلاة الجمعة وبالأخص خطبتها لها موقع مؤثر في نفوس وحياة المغاربة والمسلمين عمومًا. ومن هذا المنطلق فإننا نتوجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية باستغرابنا الشديد واستنكارنا لتلك المضامين التي سردناها والتي وردت في خطبة رسمية، من المفروض أن يكون المسؤولون المختصون في الوزارة قد اطلعوا عليها سلفا. فهل هذه الدعوة الصريحة إلى منع الاختلاط في الإدارة والحياة العامة من صميم ديننا الإسلامي؟ أم هي دعوة متخلفة للتمييز بين الجنسين وحرمان المرأة المغربية من حقوقها ومكتسباتها التي ضعفت وعانت من أجلها قرونا من الزمن؟ وهل هذه الدعوة إلى منع الاصطياف فتوى جديدة لإحياء حرب الشواطئ التي واجهها المجتمع المغربي بقوة معبرا عن رفضه لسوء النية المرضي في النظر إلى المرأة باعتبارها جسدا فقط وعورة ينبغي حجبها؟ وأنا أتساءل في هذا الصدد مع السيد الوزير عن مدى تماشي تلك الأفكار الشاذة التي ذكرتها مع التوجه الحداثي الديمقراطي لبلادنا ومع مبدأ المساواة الذي كرسته مدونة الأسرة برعاية وتوجيه من أمير المؤمنين؟

وفي نفس السياق فإننا ننبه الحكومة برمتها من مثل هاته الانزلاقات الخطيرة في الفكر والخطاب والتي لها تأثيرات غير محدودة ولا محسوبة النتائج على الشباب، فقد اتضح أن الأفكار الظلامية والرجعية التي تغلغلت في المناطق المهمشة وفي الأوساط اليائسة وعبر المساجد الغير المهيكلة قد أفرزت ظواهر غريبة عن مجتمعنا وقيمنا تتخذ من الانتحار أسلوبا ومن الإرهاب منهجا لترويع المجتمع وزعزعة استقراره وزرع الفتنة فيه، ونحن في الفريق الاشتراكي لطالما نبهنا من خطورة تلك الخطابات الرجعية التي تشحن الشباب ومن خطورة دعاتها، وها قد رأينا النتائج المروعة التي جنيناها يوم 16 ماي الأليمة وتداعياته التي لازالت مستمرة إلى اليوم عبر ملاحقة خلايا متطرفة. ولقد ثمنا إقدام أمير المؤمنين على مبادرة هيكلة المجال الديني التي سيكون لها دور في مجال تصحيح الأوضاع المختلة التي تم تسجيلها في هذا المجال الحساس. غير أن استمرار الخطاب الرجعي والظلامي في المجال الديني الرسمي والمدعوم بالتغطية الإعلامية الرسمية المباشرة يشكل انزلاقا خطيرا ينبغي التحري حول أسبابه ودوافعه في البحث في الظروف التي سمحت بمروره وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة، قبل أن نشرع في معالجة الأسئلة الشفهية أريد باسمكم أن نتوجه الرئاسة بالشكر للسيد فريق العهد والحركة الوطنية الشعبية لتفهمهم معنا ضيق الوقت وسحب الإحاطة التي كانت موضوعة لدى الرئاسة.

قبل أن أشرع كذلك في الأسئلة أطلب من الحكومة التدخل لذى وسائل الإعلام لنقل جميع الأسئلة حيث كان

22 سؤالا مبرمجا وفي إطار التوافق مع السادة رؤساء الفرق والسادة المستشارين اختصرنا على عشر أسئلة. فنتمنى أن تتم تغطية جميع الأسئلة المطروحة. ففي جدول أعمالنا يتضمن في جزئه الأول ثلاث أسئلة آنية موجهة إلى كل من السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري سؤالان والوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج سؤال واحد، إذن في البداية السؤال الأول المتعلق بتسويق محصول الحبوب للمستشارين المحترمين السيد محمد بن الشايب والطاهر الفيلالي تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد عم ستياء عميق جميع فلاحي الحبوب بالمغرب وكذلك المتدخلين من تجار وتعاونيات ومطاحن نتيجة السياسة الحكومية في القطاع الفلاحي، وخاصة قطاع الحبوب وذلك من خلال الدورية التي أصدرتها الوزارة عن طريق المكتب الوطني للحبوب والقطاني والتي كانت وراء هذا التدهور الخطير الذي يعرفه سوق الحبوب بالمغرب، ولازال يعرفه حتى الآن والذي سيترتب عنه خسارة كبرى وضربة موجعة للفلاحين ولقطاع الحبوب والعاملين به حيث يتجلى بالواضح من خلال هذه الوضعية المزرية أن الحكومة تنسحب تدريجيا وتتراجع عن التزاماتها تجاه قطاع الحبوب رغم التصريحات العديدة التي أدليتم بها السيد الوزير وأدلى بها زميلكم السيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون حيث عبرتم أكثر من مرة عن إلتزام الحكومة على حماية زراعة الحبوب رغم توقيع اتفاقيات التبادل الحر بيننا وبين الإتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه تبين من خلال هذا الموسم ومن خلال دخول أولى الاتفاقيات حيز التنفيذ ابتداء من هذه السنة أن الحكومة ماضية في التخلي التدريجي والممنهج عن الانقطاع وأن التصريحات هي فقط للطمأنة الظرفية وربحا للوقت وخير دليل على ذلك وعلى صحة التوجه الحكومي هي الفوضى التي عرفها سوق الحبوب هذا الموسم من جراء عدم إقدام عدد من الشركات والتعاونيات والمطاحن على اقتناء الحبوب ليس بسبب تدني "الجودة" فقط ولكن بسبب عدم التزام المكتب الوطني للحبوب والقطاني الواضح بقبول العروض المقدمة من طرف المؤسسات التخزينية إلى غاية 12 مليون و500 ألف قنطار المخصصة للدقيق المدعم.

لذا نطلب منكم السيد الوزير توضيح الأمور والإعلان الرسمي عن الالتزام الواضح للحكومة بالتدخل في حدود 12.5 مليون اللي سمعناها في قبة البرلمان وداخل اللجنة المختصة وعن طريق مدير المكتب الوطني للحبوب والقطاني لجامعة الغرف الفلاحية بأن الدولة ستتدخل في حدود 12.5 مليون لأنه هناك إشاعة تقول بأن الحكومة غادي تأخذ منها خمسة ملايين من الواردات الخارجية عن طريق الاستيراد وهذا ما يجعل الشركات والمطاحن تتخلى عن الاقتناء لأن الأمور غير واضحة لحماية ما تبقى من محصول لتدهور الأسعار حيث سيترتب عن عدم تدخل الدولة في الوقت المناسب نتائج وخيمة لا على المستوى الفلاحين والمتدخلين فحسب ولكن على مستوى الأداء الحكومي بصفة عامة وعلى مستوى الأداء لوزارة الفلاحة بصفة خاصة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة، هناك سؤال ثاني في نفس السياق تسويق المنتوج الزراعي للمستشارين المحترمين: السيد سعيد التدلاوي، محمد العقاوي، عبد السلام الودي، عبد القادر لبريكي، أحمد الديبوني، أحمد الكور، ميلود ناصر، محمد هلال. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد طريبيش:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

سؤالنا حول تسويق المنتوج الفلاحي. لا يخفى عليكم السيد الوزير أن عملية الحصاد لازالت مستمرة في حين أن مناطق أخرى لازالت لم تبدأ بعد وهذا راجع إلى تنوع في الاختلاف الجغرافي وكذلك تنوع المناخ في المملكة المغربية وقد أكدتم السيد الوزير في عدة مناسبات أن المحصول الزراعي لهذه السنة سيكون وفيرا ومهما بالنسبة للاقتصاد الوطني مما سيعود بالنفع على ساكنة العالم القروي علما بأن الحبوب تعتبر من المحاصيل الزراعية المهمة في الاقتصاد الاجتماعي بالنسبة للفلاح المغربي في العالم القروي.

ولذلك أساءل السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تسويق الإنتاج الزراعي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد امحمد العنصر وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

شكرا للسادة واضعي الأسئلة حول بعض الإجراءات المتخذة لحماية الفلاح والمنتوج الفلاحي وأود قبل الإجابة ببعض الأرقام أن أقول أن الحكومة لازالت ملتزمة بالدعم والحماية للفلاح وللمنتوج الفلاحي. لازالت لأن الإجراءات التي اتخذتها هي نفس الإجراءات التي تتخذ، وهل هناك أكثر من رفع رسوم الجمارك لحماية الأثمنة في السوق الداخلي؟ وهذا ما حصل في بداية يونيو، هل هناك من حماية تغيرت والثمن المرجعي بقي هو 250 درهم في الوقت الذي نعرفه الآن أن أثمنة الحبوب في الأسواق العالمية منخفضة وهناك إجراءات أخرى أعتقد إذن أنني ذكرتها مرارا تحت هذه القبة حتى ربما حفظناها جميعا لكن ما جاء في الأسئلة لابد من توضيح.

المذكرة التي بعث بها المكتب الوطني للحبوب هي نفس المذكرة التي تبعث سنويا باستثناء رقمين باتفاق مع المهنيين، وهو أن الوزن المرجعي ارتفع من 70 كيلو للهكتوليتر إلى 75 وهذا يعني.. لأن هذا ما يعاين في الأسواق والمهنيين متفقين وخصوصا أن هذه السنة الحب أثقل من السنة الماضية، 12,5 مليون من القنطار وقلتها هنا تحت هذه القبة وفي اللجنة وأعتقد أنه ليس هناك مجال رسمي أكثر من هذا المجال أنه التزام للمكتب الوطني للحبوب وأنه سيقتني وسيتقبل جميع العروض التي تأتي في حدود 12,5 مليون بل أكثر من هذا يقول أن حتى ما تعدى هذه الكمية والتي تعرض في الفترة الممنوحة أي إلى غاية نهاية غشت سيؤدي عليها التخزين لمدة أربعة شهور.

إذن 12,5 مليون كاينة والفائض باتفاق كذلك وتشاور مع المهنيين سيؤدى عليه كذلك منحة التخزين، فأعتقد أن هذا واضح ومعروف وأحسن دليل هناك أرقام، هذه السنة إلى غاية 22 يونيو الكميات التي سوقت بلغت ما يناهز 7 مليون قنطار أي زيادة على ما سوق في السنة الماضية في نفس الفترة.

العروض التي توصل بها المكتب منذ الافتتاح يوم 15 أربعة مليون قنطار ولازال يتوصل أن ليس هناك نقص حتى في الإقليمين الذي فيهم نوع من المشاكل في الجودة، عندي هنا أرقام ديال أسبوع بأسبوع وهاذ الأسبوع مثلا وفي الغرب، في الشاوية هناك الكمية المسوقة ارتفعت عما كانت عليه في الأسبوع اللي قبل، إذن ما أعتقد أنه هناك تراجع للحكومة وأن الالتزام الحكومي لحماية الفلاح ولحماية المنتوج هي سائرة دائما وهناك كذلك إصلاحات نتحدث عنها الآن ربما ستكون أكثر مناسبة لحماية المنتج وأن يصل دعم الدولة إلى المنتج وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد محمد بن الشايب.

المستشار السيد محمد بن الشايب:

حقيقة أنا عندي اعتراض على الأجوبة ديال السيد الوزير لأنه الإجراءات المتخذة هذه السنة ليست إجراءات عادية والدورية واضحة لأنها تقول بالحرف بأنه يحق للمكتب أن يقبل العروض التي تناسبه أما الإجراءات العادية التي تكون في الدورية في كل موسم تقول أنه المكتب يقبل العروض التي تتقدم بها المؤسسات التخزينية هاذ العام تيكول لك أسيدي أنا ما كنلتزمش معاك، تقدم لي العروض في 31 غشت أو 30 غشت هو آخر يوم ديال تقبل العروض وآخذ الحاجيات اللي بغيت واش5 ملايين؟ واش 7 ملايين؟ واش ثمانية؟ اليوم 12 مليون كنسمعوها في البرلمان وذاخل المكتب يقول لك ما واضحاش الأمور وتجمعوا المهنيين مع المكتب وأكدوا لي هذه الهضرة هذه. لماذا لا تكتب وتقرر في الدورية بأنه المكتب يقبل إلى حدود 12,5 مليون تكتب هكذا في الوثيقة، باش المؤسسات التخزينية والمؤسسات المتدخلة والفلاحة يطمئنوا على تسويق منتوجهم الأمور غير واضحة وأنه هناك تخلي تدريجي بالواضح والتدهور هو سبب ذلك.

لماذا لا يقبل الشركات على اقتناء الحبوب؟ حتى واحد ما كيهرب من دار العرس، إذن هناك خلل خصو يتوضح السيد الرئيس، وقضية الإجراء الثاني اللي قال السيد الوزير بأنه هناك نقطتين، إتفق مع المهنيين، حقيقة الإتفاق مع المهنيين ما كانوش ممثلين وخاصة القطاع الفلاحي، علاش؟ كال لك بأنه طلعوا Le pois spécifique أو الجودة النوعية من 73 إلى 77 مثلا وقبلوا 3٪ ديال الإنبات، هاذ 3٪ ديال الإنبات مين جات؟ يمكن الحبوب تقدر تمشي حتى إلى 8٪ للإنبات،

و10٪ تبقى في المطاحن علاش بالضرورة 3٪؟ علاش ما تكونش 8 أو 10٪؟

ونسهلو بالنسبة للموسم الأول والسنة الأولى للانفتاح، في الدقة الأولى التخلي المباشر وكنكول السيد الرئيس بأنه القطاع راه هش وأن أي إجراء حكومي بسيط يضر بالقطاع نظرا لهشاشة القطاع ووضعيته.

نحن مع الانفتاح، يجب أن يكون الانفتاح ليس على حساب القطاع وأن تكون مواكبة الوزارة للقطاع وليس الانسحاب الكلي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد المستشار المحترم رئيس الفريق الديمقراطي سعيد التدلاوي.

المستشار السيد سعيد التدلاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس، تعمدنا على أن نلتقي السؤال في دقيقة واحدة حتى نتوفر بما تبقى من الوقت في التعقيب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أولا قبل ما أشرع في التعقيب باسم الفريق الديمقراطي أتقدم بتعازينا الحارة إلى عائلة ضحايا الحادثة المؤلمة الأخيرة بمدينة Poitiers الفرنسية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة، أنا أتساءل، الإخوان ديال الاتحاد الدستوري، عملوا إحاطة لها أهميتها بمكان وتكلموا على سياسة الفلاحة بصفة عامة وعن تسويق الحبوب بصفة خاصة.

الإخوان ديال الأغلبية كذلك تكلموا وعبروا وقالوا ما وقع داخل القطاع الفلاحي الحكومة كتجيب عكس ذلك. وترى أين هي الحقيقة؟ واش المجلس وهاذ الناس كلهم اللي غالطين أو الحكومة اللي غالطة؟ راه خصنا نقلبوا على الخلل، إلى كنا حنا اللي غالطين كمهنيين وكفلاحة وكمسؤلين وناس ديال الحنطة ونرجعو سوارنا.

راه ما يمكنش نكونو مخالفين هكا، الأستاذ بن الشايب معروف في القطاع الأخ الراضي معروف في القطاع، معروفين ماشي جايين هنا نيقولوا هاذ الكلام، راه كاين شي خلل في شي بلاصة. لأن الحكومة كتلتزم وكيقول السيد الوزير بأن الدورية ما وقع فيها حتى شي تغيير، غير من 70 إلى 75 الله أكبر. واش كيعرفوا خمسة نقط أشنو هي؟ واش عارفين أشنو هي خمسة نقط؟ باش تزاد من 70 إلى 75 وتقول لي ما كاين تغيير. واش خمسة نقط عارفين قيمتها؟ أولا ما عار فينهاش؟ ولكن باش مانقوبوش على الناس ونتكلموا على طريقة التسويق وذوك union d'escam اللي كتحميهم وزارة الفلاحة وكتعطيهم منح. كيفاش كيتسوقوا؟ الطريقة ديال التسويق ديالهم. عندهم بياعة وشرادة ديالهم، عاطينهم الفلوس، كيتسوقوا من عند الفلاح باش بغاوا. والفلاحة اللي تيجيوا عندهم تيقولوا ليهم خصكم تديروا النوبة وكيبقاوا ثلاثة أيام وأربعة أيام وهاذوك الناس ديالهم اللي كيدخلوا بلا سربيس وهذاك مين تيدخل تيقول ليه سلعتك غير مقبولة وكيترفض ولما تيخرج إلى الخارج، إلى الباب اللي خطير في l'ascam كيتشرى من عندو السلعة بهذاك البياع والشراي ديالهم وتيعاود يدخلها ويبيعها ليهم اللهم إن هذا منكر. هاذ الشي شاهدناه بأعيننا، ويمكن لينا نعطيوا الأسماء والأرقام، والمعاملات بهذه الطريقة اللي كاينة والدولة كتحمى هاذ الناس وكتعطيهم منحة للتخزين هاذ الشي زائد هاذ الفضيحة اللي واقعة للفلاحة واللي تكلموا عليها الإخوان.

كذلك هناك بعض الجمعيات اللي الناس مامنحرطيش فيها وبعض المؤسسات العمومية تابعة لوزارة الفلاحة لما تيعملوا معها وتيدفعوا ليها الزرع كتزول لهم ليهم درهم في القنطار.

كتقول لهم هذه لفائدة الجمعية وعباد الله أنا ما منخرطش. علاش بغيتوني نعطي درهم لهذه الجمعية؟ كيقولوا له بزز منك تعطيه هاذ الشي زائد ما وقع وما حصل أن الإخوان تكلموا في السياسة العامة والتخلي بوضوح. علاش ما نقولوش لفلاح وهنا كيرجع الدور ديال الإرشاد الفلاحي.

في بداية السنة كقولو له الله يخليك ما ديرش لنا الزرع، دير لنا أسيدي نوارة الشمس ودير لنا الذرة والإرشاد الفلاحي يقوم بالدور ديالو والإرشاد الفلاحي يلعب الدور ديالو ونقولوا للفلاحبكل صراحة أسيدي دير لينا الدرة ونوارة الشمس، الزرع راه حنا معولين على الخارج كنجيبوه بالكريدي من la KOFASE وكنأخدوه على خمسة عشرة أعوام وهاذ الشيء راه كينفع الدولة لأن كتبقى عندها السيولة. ولكن نرشدوه ونشجعوه يعمل مسائل أخرى ماشي نخليوه غادي في الزراعة ونعملو الإرشاد الفلاحي كيجينا أسيدي في التلفزيون وحنا هرثنا 5 مليون وحنا درنا وفعلنا والعام زين.SONACOS كتبيع الزريعة كيف بغات ولمن ما بغات ومن بعد نجيو الآن ونعملو أسلوب ديال التحايل،

هذى 70 إلى 75 لحقاش... ما كاينش اللي غادي يتخلص ب 2,50 درهم أنا أتحدى كل شخص غادي يتخلص ب 2,50 درهم. السي بن الشايب كاين هنا ويقول لي هاذ الشيء.

ولهذا ما نبقاوش نضرقوا الشمس بالغربال الله يجازيكم بخير. الفلاح يتفهم والفلاح مستعد يضحي. لأن الفلاح من نهار خلق وهو كيضحي عمر ما كان شي فلاح غني، واش عمر شي فلاح عندو الميرسيديس؟ ولهذا أتمنى، السيد الرئيس من السيد الوزير يكون صريح، تكون شجاعة ديال الصراحة يكون لنا أيه، حنا ما غاديش نشريو 12،5 مليون، ما غاديش نشريوها ولكن نلقاو حل لهؤلاء الناس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، في إطار التعقيب.

لسيد وزير لفلاحة ولتنمية لقروية ولصيد لبحري:

ماشي من عادتي أنني ندخل في البوليميك أو نجادل، الحكومة لا تتخلى ولها سياسة قارة في دعم الفلاح، إلى كاين شي واحد اللي كيتخلى هو اللي كيقولها هنا، باش نكونو صرحاء. الناس باعوا ب 257، وب 264 و 252 وتعملت الكلمة ديال أتحدى وأتحدى أننا نمشو نشوفو هذه الأرقام وبهذه الأثمنة وباعت ب 220 و 230 حسب الجودة إذن ما كاينش لاش نبقاو واتقولو كلام اللي ماشي هو صائب وحقيقي لأننا كنتكلموا مع الرأي العام.

السيد الرئيس، التعاونيات والتجار شراوا، هاذ العام 22 تجار شرات 4 مليون و 900 ألف قنطار 62٪ شراوها التجار. التعاونيات شرات 23٪ هي النسب اللي كتشرى سنويا، هي النسب اللي كاينة في هذه السنة، وليس هناك مشكل.

بالعكس قلتها حتى ولم يأت في السؤال، قلت أن هناك 2 أقاليم اللي عرفوا المشكل ديال المنبوت وبالإجراءات اتخدت وهاذ الإجراءات اللي جعلت أن في هذا الأسبوع هذا اللي حنا داخلين فيه أن الغرب تباعت فيه 60 ألف قنطار وما بين 46 ألف قنطار في الأسبوع اللي داز أن الشاوية تباع فيها 54 ألف قنطار أي تقريبا نفس الكمية اللي تباعت. فلهذا كما قلت ليس هناك مكان للبوليميك ولتجاذب الهضرة. حنا المعطيات اللي كنعطيها بالأرقام والتزام الحكومة أعطيه كذلك التزاما من برنامج الحكومة ومن سياسة الحكومة وهي تشجيع الفلاح والفلاحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

إذن نتنقل إلى السؤال الآني الأخير الموجه إلى الوزارة المنتدبة لذى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج: ظروف عبور جاليتنا المقيمة بالخارج والعناية بقضاياها الإدارية والاجتماعية للمستشارين المحترمين السادة: الغازي الغرارية، محمد الحذادي، محمد أبو السعود، محمد البطني، محمد أوخيار، إدريس العلوي، عبد الصمد عرشان. تفضلوا السعيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، قبل طرح السؤال أتقدم باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية بتعازينا الحارة إلى عائلة ضحايا حادثة السير التي وقعت بمدينة Poitiers في طريق عودتهم إلى المغرب ونثمن الالتفاتة الملكية والعناية الخاصة التي أولاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى الضحايا والمجروحين.

السيد الرئيس، مع حلول موسم الصيف الذي يصل فيه عمالنا بالخارج في الرجوع إلى وطنهم لقضاء عطلتهم السنوية يواجه أفراد جاليتنا خلال رحلة العودة والعبور من الدول الأجنبية إلى المغرب عدة مشاكل خلال محطات العودة وخاصة بإسبانيا والحدود كما يعانون من بعض المشاكل الإدارية مع بعض مصالح الإدارات المغربية الشيء الذي يضيع عليهم وقتا ثمينا يريدون استغلاله في الراحة عوض البحث عن الموظف الذي ينجز لهم مهامهم.

وأمام مثل هذه المشاكل التي يواجهها عمالنا بالخارج، سؤالنا السيدة الوزيرة ما هي الإجراءات الإدارية والعملية التي تقوم بها وزارتكم للتغلب على هذه المشاكل لفائدة هاته الفئات التي تضحي بالكثير في سبيل لقمة العيش وبالتالي تساهم في ضخ خزينة الدولة بالعملة الصعبة، شكرا. السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم لسيد لمستشار لمحترم، لكم لكلمة لسيدة لوزيرة.

السيدة نزهة الشقروني، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون والمكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس،

السيد والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسادة المستشارين من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية على طرحهم هذا السؤال.

بالتأكيد أن عملية العبور تكتسي بالنسبة إلينا أهمية قصوى في هذه المرحلة وبطبيعة الحال أنه يتم إحاطة الجالية المغربية بكل العناية تنفيذا للتعليمات الملكية السامية وانطلاقا من التوجه الحكومي، هذه العناية بالنسبة للوزارة تبدأ من مراكز القنصلية داخل بلاد المهجر مرورا بطبيعة الحال بالمصالح مصالح الوزارة وأنا سبق لي بأن تقدمت بطرح كل الإجراءات التي اتخذناها أريد فقط التذكير ببعضها، إذن تم تعبئة كل مراكز القنصليات والإدارية من أجل أن تسهل المأمورية بالنسبة لمختلف المواطنات والمواطنين بتزويدهم بكل الوثائق الضرورية على مستوى بطبيعة الحال الوزارة، وباعتبار أن إسبانيا تبقى الشريك الأساسي في هذه العملية، تعلمون جميعا أننا قمنا بمساعي لتعبئة كل الإمكانيات لدى كذلك الجانب الإسباني فأذكر في هذا المجال بأنه تعهدت وبدأت في تفعيل هذا التعهد السلطات الإسبانية بحيث تمت تعبئة 6200 عون أمن بكافة التراب الإسباني، إضافة إلى 4200 رجل أمن كيتواجدوا بالمناطق الحدودية. كذلك 8800 فرد من الوقاية المدنية و 10400 طبيب وممرض بالإضافة إلى تسعة سيارات إسعاف وثلاثة أطنان من المعدات والتجهيزات الصحية بالإضافة وهذه لأول مرة طائرة عمودية اللي تتبع الطرق في حالات إلى كان شي سيارات مشبوهة. كذلك لتخفيف مشاق السفر الأسطول البحري تم تقويته من طرف الجانب الإسباني. أكثر من 30 باخرة وأضفنا من جانب المغربي خطين خط جديد، كيربط لأول مرة طنجة ب Le port de vendre وكذلك اللي كيتوجد بجنوب فرنسا والخط الثاني تيربط مدينة الناظور بمدينة نابولي الإيطالية بطبيعة الحال تيبقى الإشكال وأنتم تحدثم عن الحادث المؤلم اللي أدى إلى 12 ضحية، يعني 12 ديال الضحايا من المغاربة العائدين من بروكسيل وتيبقى مسألة التعبئة والتوعية من أجل إتخاد الحذر وهذه مسألة إلى حنا فيها باستمرار.

وعلى مستوى المركز عندنا الآن خلية اللي كتشتغل وبدأت من 15 يونيو خلية المداومة في مديرية شؤون القنصليات الاجتماعية كتشتغل من الثامنة صباحا إلى الثامنة مساء بدون إنقطاع وتمت كذلك تعبئة كل مراكز التصديق، المكاتب ديال التصديق في كل من الرباط، طنجة والناظور، بني ملال وأكادير واللي كتعمل من الساعة الثامنة صباحا إلى السادسة مساء بدون انقطاع، لحد الآن غير من le port ديال ألميريا دخلوا 70 ألف وما كاين حتى شي مشكل، بطبيعة الحال فيما يخص المشاكل الإدارية عندنا خلية للتتبع وعملنا خلايا في جميع الوزارات وعندي هنا لائحة لا يتسع الوقت يمكن لي أن أعطيها لكم باش نعطيكم بالتفصيل كل الشكايات اللي توصلنا بها، الإحالة ديالها والجهة اللي مشات لها. شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، هل هناك تعقيب؟ تفضلوا السيد المستشار المحترم.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

كنظن ما عندنا تعقيب، إنما نشكر السيدة الوزيرة على هذه المعلومات التي كنا نفتقر إليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة على مساهمتها في هذه الجلسة إذن ننتقل مباشرة إلى الجزء الثاني لمعالجة باقي أسئلة السادة المستشارين وننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري مع السؤال الأول: مشاكل التحفيظ العقاري للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الجغيري، عمر أدخيل، حسن قيشوحي، كرم محمد سعيد، عبد المجيد العزوزي وأحمد الجوهري. تفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد أحمد الجغيري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، إن مشاكل التحفيظ العقاري من تراكم الملفات ومن تماطل في تسليم الرسم العقاري إلى غير ذلك من النواقص تعتبر من أكبر المعوقات التي تعرقل النشاط الفلاحي بالمغرب والمؤسف أن هذه النواقص

والمشاكل دامت مدة طويلة وتسير من سيء إلى أسوء دون أن تتخذ الحكومات المتعاقبة تدابير وإجراءات موضوعية لتجاوز هذه الأوضاع وننطلق من ردكم على تساؤلاتنا داخل لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية بمناسبة دراسة ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 2004 علاقة بالموضوع، بحيث أشرتم إلى وجود مشروع نظام أساسي لموظفي الوكالة التي تشرف على التحفيظ العقاري، نود مسائلتكم السيد الوزير متى تعتزمون إخراج هذا النظام الأساسي إلى حيز الوجود وخاصة وأن هذا الأمر هو فقط مسألة إجراءات قانونية يمكن التسريع بها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، لكم الكلمة السيد الوزير.

لسيد وزير لفلاحة والتنمية لقروية والصيد لبحري:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

فبالفعل أن التحفيظ العقاري ببلادنا ولعدة سنوات يعرف عددا من المشاكل منها ما هو متعلق بالتعرضات للدعاوي والإجراءات المطولة ومنها ما هو موضوعي وحتى لا أعود إلى هذا قلتها أن هناك نظامين يعني هناك نظام سريع وسهل لكن لا يعطي ضمانة كبرى وهناك نظام آخر اختاره المغرب الذي يمكن عندما يخرج الرسم من وثيقة يعني لها كامل الصلاحية ولكن كيف ما كان الحال هناك مشاكل ومن بين الحلول التي جاءت بها الحكومة هي بالطبع تغيير القانون الأساسي للإدارة التي تهتم بهذا الموضوع وهنا جاء إحداث الوكالة في السنة الماضية، بالطبع لا يمكن أن تحكم على هذه الوكالة هل تقدمت؟ هل هي حلت المشاكل؟ هناك إيجابيات، هناك مؤشرات إيجابية لكن بطبيعة الحال هذا يتطلب وقتا لأن هذه الإدارة الجديدة، أو الوكالة الجديدة تسن سياسة القرب، توسيع تمثيلية الأعضاء حسب الأقاليم. وكذلك غيرت وصادق المجلس الإداري مؤخرا على الهيكلة الجديدة للمساعدة على حل المشاكل لابد أن ننتظر حتى نرى ما هي الإيجابيات التي ستأتي بها.

أما فيما يتعلق بالنظام الأساسي للعاملين في هذه الوكالة لابد من التذكير أن هذا النظام الأساسي بحث مع الفرقاء الاجتماعيين وأنه الآن في طور المصادقة أي يعني نقاش ما بين وزارة المالية والوكالة بأن هذه هي الطريقة المعتادة لجميع هذه القوانين عندما يوضع مشروع متفق عليه لا بد أن يكون كذلك أطراف أخرى للحكومة وهناك مفاوضات ونعتقد أنه سيقدم إلى مجلس إداري في القريب إن شاء الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الجغيري:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم القيم لكن لما كيكون الإنسان دفع الملفات ديالو كاملين ديال التحفيظ، من كيكمل ديك الرسم العقاري كيبقى تمة ولكن ما كيتكتبش حتى كيجي الشخص ويجلس ثمة. أوتيقولوا ليه من الآن 15 يوم عاد رجع أو شهر ورجع ويمشي ويرجع وكيقولوا له باقي ما امضى عليه الرئيس.

لماذا ما تعملوش ذاك التيتر يتكتب ويكون محفظ وتصيفطو رسالة لمولاه يجي من وراه، سبحان الله كيوقع المماة، كيوقع كلشي ما كيعرفوش الأولاد ولا أهلو فين هو داك التيتر. يكون عندو في الدار ديالو بعداك ارسلوا له رسالة نقولو له أجي خود التيتر ديالك وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم، ننتقل إلى السؤال الموالي تأسيس صندوق خاص بالتنوع الإحيائي ببلادنا وتكوين رصيد وطني للنباتات العلفية للمستشارين المحترمين السادة رحو الهيلع، رحال الزكراوي، العربي خربوش، عبد الكريم الودغيري، سيدي محمد أخطور، عبد الحق بوكرين.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

سجلت هذه السنة تساقطات مطرية مهمة والحمد لله مما ساعد عملية إنبات مكثف لمختلف أصناف النباتات العلفية كأنواع الفصة والنفلة وبعض التجليات كالمدهون وغيرها. وتحتم علينا هذه الوفرة أن لا نترك الفرصة تمر دون أن نقوم بعملية جمع كميات من بذور هذه الأصناف من النباتات وذلك بتكوين مجموعات من المختصين والإكثار منها الطرق المتاحة وبتعبئة الأجهزة التي تتوفرعليها في المعهد الوطني للبحث الزراعي وفي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة

وفي مديرية تربية المواشي التابعة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري.

لذا نتوجه إليكم السيد الوزير ونؤكد على هذا الأمر كوننا بلدا رعويا بامتياز وأن تكوين رصيد وطني من النباتات العلفية وتجديده لمن شأنه أن يساعد على صيانة التعددية الإحيائية التي يختص بها وطننا ولكم جزيل الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا للسيد المستشار المحترم، فأولا لأنه فعلا السؤال جد مهم ويكتسي أهمية بالنسبة للموروث الحيوي وللنباتات الكلئية والعلفية ببلادنا وبالفعل حسب يعني المعلومات المتواجدة يوجد بالفعل أكثر من 6000 نوع من النباتات تمثل النباتات العلفية والرعوية منها نسبة هامة إلا أنها مهددة بالانقراض فعلا نتيجة الإستغلال المفرط وبعض التقلبات التقنية المتبعة لفلاحتها.

ووعيا من الوزارة بذلك أحدثت منذ سنة 1982 مركزا لإنتاج البذور الرعوية بأخميس متوح جنوب شرق الجديدة منذ سنة 1985 بجمع الأنواع المحلية بمختلف الأقاليم، حيث يتوفر المركز على 600 عينة من البذور الرعوية محفوظة وفقا لمعطيات المجلس الدولي للموارد الوراثية النباتية. وقام المعهد الوطني للبحث الزراعي من جهته بجمع وحفظ وتقييم 8500 مدخل من أنواع الفصة والشعير والبرسيم والخرطال إلى غير ذلك من هذه العينات. وقد أحدث المعهد مؤخرا البنك الوطني للمصادر الوراثية بسطات يمكن أن تتسع حجرة التخزين الطويل المدى الذي يتوفر عليها هذا المعهد إلى 60 ألف مدخل. ولتوفير التمويل اللازم لهذه الأنشطة أبرم المعهد اتفاقيات تعاون مع المراكز البحوث المهتمة بهذا الميدان مثل ليكاردا وليبريكري، ويتوقع الاستفادة كذلك من دعم الصندوق الإئتماني العادي التابع لمنظمة FAO وبهدف وقع استراتيجية جديدة لتطوير إنتاج البذور الرعوية ستبرم الوزارة شراكة مع المعهد تهدف إلى وضع برنامج متكامل يقوم على تخزين كل الأصناف المحلية بالمركز المذكور وإكبارها وإنجاز تجارب ميدانية لمعرفة مدى تأقلمها مع مختلف المنظومات البيئية وتحسيس الفلاحين حول أهمية الحفاظ على هذه العينات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس،

أنا بغيت نشكر السيد الوزير على هذه المعلومات التي نورنا بها ونور الرأي العام ولهذا كنطلبو من السيد الوزير باش يتابع هذا الملف خصيصا باش نكونو هذاك الرصيد الوحيد ديال النباتات العلفية لأنه البلد ديالنا كتعرفوا السيد الوزير تيهتم بالكسيبة وفي بعض المناطق بكثرة ولهذا تتطلبو من السيد الوزير باش يتبع الملف وهاذ المعلومات راكم نورتونا بها وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، ننتقل إلى السؤال الأخير في قطاع الفلاحة للمستشارين المحترمين السادة عبد الرحمان ليدك، عبد الكبير برقية، حسن أبو العز، المكي الجيزي، محمد المنصوري، بوشعيب الهلالي، عبد الرحمان الأربعين، إبراهيم الذهبي، أحمد الإدريسي، عبد القادر أقوضاض، أحمد السنيتي، صالح اقميزة، المهدي زركو، مصطفى تومة والهاشمي السموني.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أظن بأنه السؤال في الحقيقة، أجاب عليه السيد الوزير من خلال سؤال آني، ولكن لا بأس بأن نعيد.

السيد الوزير المحترم، سجل الموسم الفلاحي إنتاجا متميزا من حيث المحصول الزراعي في عدد من جهات المملكة خلال هذه الفترة من السنة عرض الفلاحون محصولاتهم الزراعية في الأسواق غير أن الدورية التي أصدرتها وزارة الفلاحة مؤخرا انعكست نتائجها سلبا على الفلاحين، كما أن التساقطات الأخيرة أثرت على جودة الحبوب إذ نجد الأسواق غارقة بكميات كبيرة من الحبوب بحيث أن العرض يفوق الطلب ولا تجد هذه المنتوجات من يشتريها مما يستدعي من الحكومة اتخاذ إجراءات لحماية المنتوج الوطني وخصوصا وأن البرنامج الحكومي جعل من أولوياته الاهتمام بتنويع الاقتصاد القروي للحد من التأثيرات السلبية للتقلبات المناخية على الإنتاج الفلاحي.

إننا في الحركة الوطنية الشعبية نتساءل السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة المشاكل المترتبة عن الإنتاج الفلاحي لهذه السنة وذلك عبر آليات التموين والتوزيع والتسويق كما نتساءل أيضا عن وسائل التمويل من طرف البنوك التي لم تلعب الدور الحقيقي لمساندة الفلاحين في أزمتهم من جراء الفوائد المتراكمة من الديون السابقة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير،

لسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس، شكرا للمستشار المحترم على وضعه للسؤال فبطبيعة الحال ومعكم الحق، هذه القضية ديال الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بتسويق الحبوب فهي إجراءات اعتيادية وذكرتها مرارا وحتى في بداية هذه الجلسة أهمها وكما قلت أن هناك الثمن المرجعي للجودة المرجعية الذي بقي في حدود 250 درهم، للحفاظ على هذا الثمن لأن لابد من التذكير أن تسويق الحبوب حر، ليس هناك ثمن مقنن للحكومة كتقول بأن الشعير غادي يتباع بقدا وقدا، هذا تيبقى حسب الطلب والعرض ولكن أعطينا واحد المرجع اللي الحكومة تيمكن لها تفرضوا لأنها هي اللي كتشري ديك 12,5 مليون ديال القناطر اللي هضرت عليها قبيلة واللي كاينة في المذكرة وهي اللي كاينة وعندما نقول ما بناسب المكتب هو ما فوق 12,5 مليون قنطار، إلى كانت شي حاجة أكثر من هذي، فهذي اللي كاينة 12,5 مليون مفروضة، مفروض علينا نديروا 10 مليون ديال الدقيق وما فوق هو ما تنقولو ما يناسب باتفاق مع المنتج على أي حال غير للتذكير هذا تيجعل أننا تيمكن لينا نفرضو ذاك الثمن المرجعي. كذلك رفعنا من الرسوم الجمركية باش ما يدخلش الزرع، القمح اللين بثمن أقل من الثمن المرجعي.

ثالثا: الاستيراد ممنوع خلال الشهرين اللي كيتم فيها الجمع ديال موسم الحصاد.

حتى اللي باغي يلتجئ إلى الاستيراد خلال هذه الفترة لايمكن وهناك إجراءات أخرى بطبيعة الحال عندما أقول أن الدورية لم تخلق مشكل لأن 75 كيلو اللي غيرنا هذه السنة راه المهنيين والفلاحة كلهم تيعرفوا وعندنا الأرقام أنها موجودة، وكاين اللي كيفوقها حتى في السنة الماضية اللي كان الزرع خفيف.

ثالثا: تم التراجع لما بقات تتساقط الأمطار وطلب من الغرف الفلاحية تراجعنا حتى على نسبة بما يسمى الوسخ، يعني الحجر وكذا وهودناها إلى 1٪ ورجعناها إلى ما كانت عليه في السنة الماضية.

إذن هاذو كلهم إجراءات زيادة على بعض الإجراءات والتأطير المحلي مع وزارة الداخلية مع مصالح وزارة الفلاحة التي تجعل كما قلت التسويق هذه السنة لم يلاحظ مشاكل كبرى باستثناء مايتعلق بالمنبوت ووجدنا حلا ليس لشرائه لأن إلى زدنا 3٪ من المنبوت حصنا نعرفو أن ما يمكنشي يعطيك الدقيق السليم للأكل صحيا فوق 3٪ ديال المنبوت ما يمكنش نبيعو الدقيق ديالو. هذا علاش هاذ النسبة ما كتبقاش وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار المحترم،

المستشار السيد حسن أبو العز:

شكرا للسيد الوزير على جوابكم القيم، غير هو بالنسبة للسيد الوزير، لا بد من الدولة اللي في الحقيقة خرجت متأخرة لأن البتانتا في شهر 4 وشهر 5 كانت كلها أمطار والدورية ما حسم فيها تقريبا حتى في الأول ديال شهر 6.

بصراحة كانت الدورية لعبت واحد الدور باش من 70 إلى 75، خمسة نقط كثيرة السيد الوزير وحتى غرق السوق بالحبوب المستوردة، المطاحن كلها دخلات الحاجيات ديالها حتى شهر10 إلى شفتو السيد الوزير بأن الخواص دخلوا 60٪ التعاونيات دخلوا تقريبا 30٪ المطاحن للحق دخلوا ب 80٪ دبى إلى حد الآن المطاحن ما تيشريوش كيلو واحد عندهم المخزون ديالهم اللي كيدي ليهم حتى شهر 10 - شهر 11 واللي السيد الوزير هاذ الثمن ديال الجمرك اللي قلتو ارفعتو السوق العالمي كيطيح.

اليوم السيد الوزير الفارينة كتطيح ب 240 فرنك والمطحنة ما تشريش المنتوج المحلي ماعندها ما تدير به. مغادي تشري المنتوج المحلي المستورد لأن المستورد كيكون كاليبر 1.

السيد الوزير، في الحقيقة هي كاينة مشاكل في التسويق، مشاكل كبيرة وفي Circulaire، في الدورية كاين واحد القانون كيقول إلى سطوكيتي الزرع وجاء مكتب الحبوب وقال لك هذا ما كيخضعش للمعايير ما كاينش اللي يشريه منا والآن راه ما كاينش اللي

كيتسوق المطاحن ولوكيلو واحد كيشريوه من المنتوج المحلي.

السيد الوزير حنا كنشوفو القطاع كيموت، في الحقيقة القطاع كيموت، المطاحن مشاوا 35 مليار اللي مشات لمكتب الحبوب علاش ما نميوش بها القطاع إلى حد الآن كيموت القطاع، وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري:

شكرا السيد الرئيس،

غير بغيت نذكر أن المطاحن ما داخلاش في الكمية ديال التسويق كيشريوا فعلا كميات قليلة لأن ماعندهمش الحق، طلبوا لينا المطاحن وكتعرفوا المهنين هاذ الشيء أن طلبوا منا يستافدوا من التخزين ولكن اكتفينا، بقى القانون هو القانون أي التعاونيات، التجار ديال الحبوب أما المطاحن راه ما كتستافدش وراه عطيت الأرقام قبيلة أن الأرقام ديال هاذ السنة هي أعلى من الأرقام ديال السنة الماضية في نفس الفترة وحنا بطبيعة الحال إلى كانت مشاكل راه الحكومة هذا هو الدور ديالها هو تتبع ومراقبة السوق يوميا.

عندنا أرقام كل صباح. إلى كان مشكل حنا مستعدين أننا نوقفو مع الفلاحة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، باسمكم جميعا نشكر السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري على مساهمته في هذه الجلسة. أخبر السادة المستشارين أن البث غادي يبقى إلى الساعة السابعة مساء تبعا لطلب الرئاسة باسمكم، ولهذا أطلب من الجميع تدبير الوقت حتى يستفيد الجميع.

إذن ننتقل إلى الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج نقل أموات الجالية المغربية المقيمة بالخارج إلى أرض الوطن للمستشارين المحترمين السادة الصولحي بوزكري، محمد جوهري، حميد المونن محمد المنصوري، محمد عدل، إدريس الحسني والمهدي عثمون. تفضل السيد المستشار، السي الصولحي.

المستشار السيد صولحي بوزكري:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة، السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، مما لاشك فيه أن السلطات العمومية المغربية خلال السنوات الأخيرة أبانت عن اهتمام بالغ إزاء الجالية المغربية المقيمة بالخارج بصفة عامة هذا الاهتمام لا يمكن إلا أن نؤيده وأن نباركه لكون هذه الجالية يتعلق الأمر بكونهم مغاربة كاملي المواطنة ثم كفاعلين اجتماعيين واقتصاديين يساهمون من قريب ومن بعيد في التنمية الوطنية هاذ الاهتمام اللي قامت به السلطات العمومية بصفة عامة، ونشيد بالدور الطلائعي لمنظمة الحسن الثاني في هذا المجال. غير أن هناك تبقى بعض الجوانب التي تمس إلى هذه الجالية وقد يعني تحصل كثير من المناسبات اللي كيلتقي فيها المستشارين بهذه الجالية سواء داخل البلاد أو خارج البلاد وتيعبروا على هذه المشاغل أو هذه الجوانب التي لا تزال ناقصة، خصوصا بالنسبة للجالية، السيدة الوزيرة، المقيمة بإيطاليا والمقيمة بإسبانيا لأن كثرة هذه الجالية تتعاطى إلى أنشطة خصوصية كالتجارة عكس الجالية في باقي الدول الأوربية الأخرى التي تتعاطى في أكثرها يعني مأجورة وعمال يستفيدون من أنظمة التغطية الاجتماعية المتواجدة هناك.

ورجوعا إلى خصوصيات هاته الجالية بإيطاليا وإسبانيا، يحدث أن تقع أموات في صفوف هذه الجالية ولما لا تكون أفراد هذه الجالية مشمولة بنظام التغطية لنقل الجثامين. وبهذه المناسبة تحضرنا المبادرة الرائدة لصاحب الجلالة نصره الله لما قرر أن يتحمل على نفقته الجرحى وكذا نقل أموات الحادثة المؤلمة الأخيرة التي وقعت في Poitiers قلت أن هذه الجالية لما تكون أمام حالات من هذا النوع أموات غير مشمولة بالتغطية، تبقى تلك الجثامين موضوعة في المستودعات هناك وتبقى مرهونة التي تأتي من المحسنين وعن طريق التضامن وقد يتطلب هذا وقتا كثيرا لإيجاد المبالغ وللقيام بإجراءات لنقل هذه الأموات، في حين أن السلطات العمومية من قناصلة وسفراء هناك تبقى بعيدة عن هذه الحالات ولا تساهم بشكل يذكر في هذه الحالات.

لذلك السيدة الوزيرة أسائلكم عن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها السلطات العمومية تثمينا للجهود التي تقوم به في مثل هذه الحالات ومن طبيعة الحال هذا..؟ وشكرا السيدة الوزيرة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج:

شكرا السيد الرئيس،

أتقدم بالشكر للسيد المستشار وللسادة المستشارين من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية على طرح هذا السؤال.

السؤال في الحقيقة معقد لأنه فيه قضايا مختلفة. المسطرة في حد ذاتها ديال نقل الجثث هي مسطرة بسيطة وسريعة إذا كان الأمر يعني إذا كانت الوفاة طبيعية، إذا كان المهاجر هو مقيم بشكل يعني رسمي وبشكل قانوني وإذا كان خصوصا إذا كان عنده التأمين على الجثة. هذه الحالة بسيطة لا تطرح أي مشكل ولكن بطبيعة الحال هناك حالات متعددة كيف قلتها وتطرح عدة مشاكل. بغيت أولا أن أؤكد على الدور ديال مؤسسة الحسن الثاني ديال المغاربة المقيمين بالخارج في هذا المجال واللي يمكن لي نقول لكم أنها تقوم بنقل جثث الأموات كلما تمكنت من ذلك ويمكن لي أن أعطيكم خلال الفترة 97 إلى غاية 52 ماي 2004 بلغت بالضبط مصاريف التكلفة المالية 4 مليون و366 ألف درهم حيث تم نقل 183 جثمان. هذه المساهمة ديال مؤسسة الحسن الثاني وبطبيعة الحال بغيت أن أؤكد على ذلك المبادرة السامية لصاحب الجلالة بشكل مباشر. أو عن طريق مؤسسة محمد الخامس التي تكلفت في حالات متعددة لنقل الجثامين.

هناك بالفعل هذه الحالات، هناك وكالات خاصة اللي يمكن الاتصال بها من طرف المراكز القنصلية بشكل عام حيث كنتخبرو لأنه هناك ملف ووثائق اللي خصها تجمع، ولكن هناك حالات اللي بغيت نسرد عليكم باش تعرفوا أشنو هي حجم المشاكل اللي كنعانيو منها. العراقيل تطرح لنا لما تيكون المهاجر غير شرعي أو طفل قاصر ما كيتوفر حتى على وثيقة للإثبات، فلما ما تيكونش عندو وثيقة للإثبات- نضطر أننا نمشيو إلى DGSN المصالح القنصلية كتلجأ إلى المديرية العامة للأمن الوطني إما عبر البصمات وإما عبر L'ADN باش يمكن تتأكد من الهوية ديال الجثة هذا يصعب على المصالح القنصلية أنها تقوم بها. كذلك لما يكون الهالك متزوج من إمرأة أجنبية، بعض المرات المرأة الأجنبية وتيكون عندو أطفال من جنسية أجنبية كيتشبتو بالجثة وما تيبغيوش يخليوها تجي إلى المغرب. كذلك لما تيكونوا كما قلت المواطنين اللي هما متواجدين بصفة قانونية وكيكونوا تيأديوا التأمين، ولكن إلى انقطعوا غير سنة ما تيبقاش عندهم هذه الإمكانية وهناك حالات أخرى كثيرة اللي كتطرح المشكل. حنا اللي كنعملو بطبيعة الحال المسألة ديال التضامن كنعتبروها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة الوقت انتهى، غادي نخليوا لكم إذا كان شي تعقيب.

المستشار السيد الصوالحي بوزكري:

كنثمن الجواب ديال السيدة الوزيرة لأنه تبين لنا أنها ملمة بجميع الجوانب ديال هاذ الحالات اللي كتخلق.

السيدة الوزيرة اللي كيحدث هو أن المغاربة لهم وثائق ديال الإقامة هناك ولكن غير مشمولين بمسألة التأمين وهذا خص يكون واحد الجانب ديال التحسيس باش يشملهم هذا الجانب.

السيدة الوزيرة، أنا أنتمي إلى المناطق اللي تيمشيوا منها المهاجرين إلى إسبانيا وإيطاليا لما تحدث يعني وفاة. هاذوك العائلات يبقون 15 يوم و 20 يوما وشهر أو هم كيتسناوا دايرين الخيمة وكيتسناوا. المسألة مادية، كيتسناوا الناس يجمعوا ويدوروا هنا ويجمعوا كذا لأن مصاريف النقل كثيرة كتوصل تقريبا إلى 6 مليون أو 7 مليون للجثة. تقال لينا أنا دول عربية كمصر تعتني بهذه الحالات. هذا مغربي ما نبقاوش نسولو واش في حالة شرعية أولا. ما نداكروش على الحالات إذا كان متزوج من أجنبية. هذوا حالات استثنائية. لكن الحالات اللي كنطرح هي هذه الحالات.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المكلفة بالجالية المقيمة بالخارج:

بسرعة بغيت أن أؤكد على أنه في خلال الجولة التي قمنا بها من خلال الديار الأوربية تبين أن هذا المشكل أساسي. حنا كنمشيو في نفس الاتجاه وهو التعبئة باش المغاربة المقيمين في الخارج ينخرطوا في التأمينات لأنها التكلفة ديالها من مقابل 200 درهم سنويا إذن هذه غادي تدخل في إعادة الهيكلة.

مسألة التحسيس بغيت فقط نخبر ونعلم السادة المستشارين وعبرهم الجالية المغربية والرأي العام أننا عملنا اتفاقية مع كوماريت، النقل البحري باش كذلك تساهم معنا في نقل الجثث. حنا كنفكرو في كل الصيغ اللي يمكن ندعمو بها مع التأكيد على مسألة التحسيس لإعادة الهيكلة والانخراط، وشكرا للسيد الرئيس وللسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزيرة على المساهمة ديالها في الجلسة وننتقل إلى قطاع المالية والخوصصة ومع السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير المالية والخوصصة: تعقد مسطرة تفويت الأملاك المخزنية للمستشارين المحترمين السادة محمد الخضوري، مولاي الحسن الطالب، محمد العلمي، حسن قاسمي، أبوبكر عبيد. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

سؤال فريقي هو كالآتي:

السيد الوزير لا يخفى على سيادتكم التوجه العام الذي تسير فيه بلادنا والقائمة على دعم الاستثمارات وهو توجه متماشي مع توجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله والمتضمنة في رسالته الملكية المؤرخة في 9 يناير 2002 والهادفة إلى تشجيع الاستثمار. لكن المؤسف السيد الوزير هو أن عددا من المساطير والإجراءات لا زالت متأخرة في هذا المجال وكمثال على ذلك المسطرة الإدارية الخاصة بتفويت الأملاك المخزنية للخواص التي لازالت جد معقدة بحيث يستلزم الأمر توجيه طلب إلى اللجنة الوزارية المشتركة على الصعيد المركزي وكلما قام الخواص بتوجيه طلب إلى المسؤولين على الصعيد المحلي يصطدمون بدورية السيد الوزير الأول تحث عدد 180 بتاريخ 15 مايو 1975 والتي تخول فقط لهؤلاء المسؤولين الصلاحية للتصرف فيما يخص المشاريع الفلاحية فقط دون غيرها.

السيد الوزير يتضح على أن المسطرة الآنفة الذكر هي جد معقدة وبالتالي فإنها تعوق عملية تشجيع الاستثمارات وعملا بمبدأ اللامركزية وتقريب الإدارة من الفاعلين الاقتصاديين نسائلكم عن ما هي الإجراءات التي تقوم بها وزارتكم حاليا وما هي الخطوات التي يمكن قطعها لتفادي كل هذه الصعاب وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد فتح الله ولعلو وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أولا أريد أن أشكر السادة المستشارين اللي تقدموا بهذا السؤال اللي من المؤكد أنه سيسمح لي السيد الرئيس من توضيح الأمور إلى مجلسكم الموقر ومن خلاله الرأي العام حول الإجراءات اللي اتخذت والتي ستتخذ من أجل تبسيط مسطرة تفويت الأراضي ديال الأملاك المخزنية وأولا بغيت أن أذكر بأنه المرسوم الذي أشرتم إليه في 5 مارس 2002 ينص على تفويت العقارات المملوكة للدولة وفي إطار الرسالة الملكية كذلك التي أشرتم إليها.

في الواقع كاين نوعين من الأراضي أو نوعين من القطاعات. كاين أولا قطاعات ديال الصناعة وديال التصنيع الفلاحي والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والسكن. هاذو كاينة مسطرة قد تكون إما قرار ديال الوزير المكلف بالمالية في حالة البيع عن طريق المنافسة أوعن طريق التراضي سواء في الجماعات المحلية أو المؤسسات والمقاولات العامة أو الخاصة وكذلك الأشخاص الطبيعيين والمعنويين اللي كيبغيوا يقوموا بإنجاز مشاريع استثمارية في هذا القطاع. وكاين كذلك في إطار التفويت ديال الوزير المالية انطلاقا من الرسالة الملكية التي أشرتم إليها التفويت الذي أعطي للولاة ديال الجهات من أجل إكراء الأراضي المخزنية لإنجاز مشاريع للاستثمار في القطاعات المذكورة وكذلك من أجل دفع المسطرة ديال البيع.

النوع الثاني وهو ربما أشرتم إليه تيهم الأراضي الفلاحية في هذه الإطار هذا كاينة هذه اللجنة اللي الآن وطنية. وهي الآن في قيد التحويل لتصبح لجنة جهوية وفي هذا الإطار وطبعا هذه القضية بغيت نشير لكم لأنها ما كتهمش غير وزارة المالية تتهم وزارة كذلك الفلاحة والداخلية والإسكان والتعمير والصناعة والتجارة والسياحة وهنا هاذ ثلاث وزارات وهي الداخلية والفلاحة والمالية وجدوا واحد النص اللي الآن قيد التوقيع باش هاذ اللجنة ما تبقاش مركزية تولي جهوية. وفي انتظار صدور هذا النص وزارة الفلاحة هي اللي تتولى رئاسة اللجنة الوطنية، وتتولى كذلك الكتابة نتاعها وهي التي تستقطب كل الطلبات ديال الشراء أو ديال الكراء من أجل الاستثمار في الأراضي اللي عندها طابع فلاحي. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد العلمي:

شكرا للسيد الوزير على التوضيحات التي تفضلتم بإلقائها على مجلسنا الموقر وما نطالب به في الفريق الاشتراكي السيد الوزير هو تسريع وثيرة البث في هاته الطلبات ولاسيما الطلبات التي تتقدم بها الجماعات المحلية حيث تعرف واحد النوع من التماطل وملاحظة أخرى السيد الوزير هو أن بعض الطلبات المتعلقة بتفويت الأراضي لإقامة مشاريع استثمارية أحيانا تفوت للبعض بدرهم رمزي وأحيانا أخرى يعني ليست هناك واحد النوع من التعادلية في تفويت الأراضي بين الخواص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، شكرا لكم السيد الوزير، إذن ننتقل إلى السؤال الموالي والأخير في قطاع المالية والخوصصة، تفعيل التدابير ومقتضيات قانون المالية الخاصة بتأسيس صناديق الضمان للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، خيري بلخير، الحبيب لعلج إبراهيم الحب، عبد السلام الهمس، تفضلوا السي لعلج.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أتفضل بهذا السؤال للسيد وزير المالية فيما يخص تفعيل مقتضيات القانون المالي لسنة 2004، فعلا السيد الوزير لقد وعدت الحكومة سواء أثناء عرض برنامجها الحكومي أو أثناء عرض قانون المالية على البرلمان بتقديم تشجيعات لاقتناء السكن الاجتماعي والذي يهم فئة كبيرة من مجتمعنا المغربي وذلك عبر تحسين الخدمات البنكية لتمكين ذوي الدخل المحدود والقار والغير القار من الاستفادة من القروض المخصصة لاقتناء المساكن وذلك عبر تدخل الحكومة بواسطة صناديق الضمان تسعى الحكومة على تأسيسها وعلى اثر ذلك تم توقيف العمل بالتدابير التشجيعية، كما تعلمون السيد الوزير، السابقة تخفيض الفائدة وتسبيق 25 ألف درهم للموظفين.

وأمام هذا الانتظار ظلت الشريعة الاجتماعية لموظفي القطاع العام والخاص والحرفيين تتساءل ومعهم كذلك المنعشين العقاريين على ما وعدت به الحكومة وما وصل إليه هذا الاجتهاد ونحن بدورنا ننتظر خصوصا أمام اهتمام الحكومة على محاربة البناء العشوائي وأمام مشروعها الهادف لتحقيق 100 ألف سكن بثمن تفضيلي يكون فيه تدخل الدولة بواسطة صناديق الضمان. فما هي أسباب وراء تعطيل تفعيل هذه التدابير وهذه والمقتضيات التي جاءت بها الحكومة في القانون المالي وصوت عليها البرلمان مع العلم أنه بالضبط اليوم أو بعد غد النصف في عمر السنة بعد غد غادي يكمل 6 أشهر القانون المالي ديال 2004، النصف ديال حياة قانون المالية لم يشغل هذا القانون، لم يفعل وأنه التدابير المتخذة سابقا أو قفت بمعناه أنه قطاع برمته يعيش واحد المرحلة تتوقف وكنا درنا هاد السؤال وتجاوب علينا أنه كتعطى بعض الإحصاءات اللي تجاوبنا كاستهلاك الإسمنت باش نقولو أنه القطاع الحمد لله في مرحلة جيدة وكنا تخوفنا وقلنا أنه استهلاك الإسمنت آنذاك كان استهلاك بالنسبة للرخص القديمة وأنه استهلاك الإسمنت في ماي 2004 انخفض بمعنى أنه هذه التدابير التي لم تتخذ بدأت تعطي نتائج سلبية على القطاع.

السؤال ما هي الأسباب التي كانت وراء تعطيل تفعيل هاته القوانين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير المالية والخوصصة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

أولا أريد أن أقول بأنني أنخرط في التوجه العام ديال السؤال نتاعكم لأنه هدفنا ولذلك أشكركم على طرح هذا السؤال لأنه جاء في وقته باش نعملو على تفعيل هذه الآليات الجديدة. بطبيعة الحال تخلقات في 2004 وفي إطار صناديق الضمان وبطبيعة الحال من أجل الدفع خاصة أصحاب المداخيل المتواضعة اللي قلتيو باش يمشوا يحصلوا على إمكانية السكن.

أولا بغيت نشير بأن التدابير التشجيعية اللي كانت قديمة مازال معمول بها لحد الحد بالنسبة لكل المشاريع التي تم الترخيص لها قبل دخول التدابير الجديدة حيز التنفيذ هذه للطمأنة.

ثانيا بالنسبة لتفعيل الصناديق، وهي مسألة آلية جديدة، فأولا وقعت اتفاقية ما بين الدولة وصندوق الضمان المركزي وأحدثت لجنة ثلاثية فيها صندوق الضمان المركزي، فيها وزارة المالية، فيها الوزارة المكلفة بالإسكان وأضيف إليها كذلك التجمع المهني للبنوك بالمغرب وهذه اللجنة شغلها هو متابعة تفعيل

هاته الصناديق أي هاته الآلية الجديدة التي يجب أولا أن تستوعب كذلك من طرف الجميع.

وفي هذا الإطار يمكن لي نقول لكم من الآن أن كل التدابير اللازمة من الناحية التقنية والإجرائية هي الآن كلها متخذة من طرف جميع الأطراف. وفي هذا الإطار الأبناك نفسها بدأت تعمل حملات تحسيسية للموظفين نتاعها وللمستخدمين نتاعها باش يستوعبوا هاذ الآليات وكذلك صندوق الضمان المركزي نظم دورات تكوينية للأطر تاعو للإستفادة من التجارب خاصة الدورية في هذا القطاع.

ولقد تم من الناحية المالية باش نقولو بأنه التعاون ديال الدولة احترمه الإفراج عن المبلغ المرصد لهذه الصناديق لفائدة المؤسسة المدبرة أي صندوق الضمان الاجتماعي اللي كتبلغ الآن 550 مليون درهم، الشيء الذي سيمكن 16 ألف أسرة من امتلاك مسكنها. وفي هذا الإطار يمكن لي أن أقول أنه الآن كل الظروف مواتية بجانب هذا لازم أن أسجل بأن صندوق الضمان المركزي يتولى حساب مؤسسة محمد السادس لدعم الأعمال الاجتماعية لأسرة التربية والتكوين، تسيير صندوق خاص بالنسبة للعاملين في هذا القطاع ديال التعليم والمنخرطين في هذه المؤسسة. وفي هذا الإطار بلغ عدد الملفات التي تم قبولها من ستنبر 2003 إلى غاية 28 يونيو 2004، 4770 ملف تمثل قروضا بنكية تقدر بأكثر من 758 مليون درهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، تفضلوا السيد المستشار

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا للسيد الوزير على المعلومات التي أعطيتموها لنا إلا أنه فيما يخص واحد النقطة، التدابير التشجيعية بالنسبة للملفات السابقة قبل القانون المالي هناك ملفات التي وضعت عند وزارة المالية ديال عدة منشآت أو عدة برامج، مشاريع سكنية اللي توضعات قبل 31 دجنبر ولحد الآن ماتعطاش ليها L'agrément. بقات موقفة.

فيما يخص العملية حاليا، فعلا أصحاب القطاع وبعض المقتنين للشقق تعلمون أن الأبناك بغاو يعطيوهم القروض إلا أنه بخلاف مع الماضي لأنه المرجلة الماضية للسنوات السابقة كانت أنه القرض كيتم ب 5,25٪ اليوم علموا البنوك الزبائن ديالهم أنه القرض غادي يكون ب 8,25٪ بدون احتساب الضريبة على القيمة المضافة. معنى أنه القرض غادي يمشي حتى 9٪ إلى امشى حتى 9٪ بمعنى أنه ذاك الزبون اللي كنا كنعطيوه 15 مليون على 25 عام، اليوم غادي نعطيوه 12 مليون 13 مليون أو 10 مليون على 25 عام.

هاذ الشي كتعرفوه السيد الوزير أحسن منا أنه بمعنى لما كتزاد سعر الفائدة أنه القيمة ديال المبلغ اللي كتعطى في القرض غادي تقلص فهذه كلها تحولات في هذا المشروع في هذا الميدان اللي حنا كتخوفنا وكتخوف أنه المواطن يمكن ليه يقتني سكن فلهذا أنه الفوائد طلعت والمدة غادي تزيد تطلع وحنا كنفضلو أنه في الحقيقة أنه المواطن يشري أنه ماشي حياته كلها تكون تصرف في شراء سكن لأنه حتى اقتصاديا ما عندنا حتى ميزة أنه الجميع، المتوسطين أنه يكونوا راهنين حياتهم في شراء سكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السيد الوزير عندوشي تعقيب.

السيد وزير المالية والخوصصة:

من المؤكد السيد الرئيس أننا غادي نتوسعو في هذه المواضيع، لكن جوج حوايج بغيت نقولها أولا النظام السابق مازال يطبق بالنسبة للمشاريع اللي تم الترخيص لها قبل دخول التدابير الجديدة حيز التنفيذ، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية خصنا نكونو متفائلين أكثر بالنسبة للآلية الجديدة لأنها غادي تشجع أكثر البنوك باش تنخرط أكثر مما كان في قبل في مصاحبة أصحاب المداخيل المحدودة باش يمكن لهم يتملكوا المساكن نتاعهم. من المؤكد، أنا أعترف بذلك بأنه آلية جديدة تتطلب من أن الجميع يستوعبها ويتفهمها وباش يمكن تفعيلها يتقدم.

ولكن أنا شخصيا لست متشائما حول هذا الموضوع وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وباسم السادة المستشارين نشكر السيد وزير المالية والخوصصة على مساهمته معنا. ننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة والموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى السيد الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية العامة، الإحصاء العام للسكان والسكنى للمستشارين المحترمين السادة: لحو المربوح، علي سالم الشكاف، العربي سديد محمد أيت امبارك، العربي المحرشي، إسماعيل قيوح، محمد رضى بوطيب. تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحو المربوح:

شكرا للسيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

كما تعلمون يكتسي الإحصاء العام للسكان والسكنى ببلادنا أهمية بالغة لتوجيه ودعم مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره أداة ضرورية وجد مساعدة على اتخاذ القرارات المحددة للسياسات العامة المستقبلية للدولة كما يشكل رافدا أساسيا يوفر معلومات دقيقة وشمولية وأساسية لحركية وتطور المجتمع المغربي من خلال رصد المعطيات الديمغرافية للسكان وخصائصهم السوسيو اقتصادية كالشغل والبطالة ونسبة الأمية وظروف العيش وظروف السكن والخصوصيات الثقافية هذا فضلا عن المهمات الأساسية المتعلقة بتحديد عدد السكان على صعيد كافة الوحدات الإدارية للمملكة، الجهات، الأقاليم والجماعات المحلية، ونحن إذ نثمن الجوانب الجديدة في الإحصاء العام المقبل سواء المرتبطة بالوسائل التقنية لاستغلال المعطيات المستقاة منه أو تلك المرتبطة بعملية التحضير له وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا.

فإننا مع ذلك نطالب بإجراء هذا الإحصاء وفق المعايير الدولية المعروفة التي لنا اليقين بأن الحكومة ستحترمها خصوصا ولله الحمد في ظل تغيير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها بلادنا.

ومن هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير:

أولا، عن التدابير التي ستتخذونها لضمان إجراء هذا الإحصاء وفق المعايير الدولية المتعارف عليها عالميا لكي نتمكن من معرفة حقيقة واقعنا بصفة دقيقة تمكننا من اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي يطمح إليه المغاربة قاطبة؟

ثانيا، هل استطاعت الحكومة أن تتغلب على إشكاليات ضعف الإمكانيات المادية المتاحة للأجهزة الإحصائية وعلى النقص الحاصل في الأطر المتخصصة في هذا الميدان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد رشيد الطالبي العلمي، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا للسيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السيد الرئيس، والسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال وأريد أن أؤكد أنه لا يمكن إجراء أية إحصاء إلا بتقنية الإحصاء فمن هذه الناحية أطمئنكم السيد المستشار المحترم أن كل تقنيات الإحصاء سوف تحترم لإجراء هذا الإحصاء في ظروف حسنة ولاستخلاص النتائج التي ستشتغل عليها الحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة لكي تتخذ القرارات اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المغرب.

أولا فيما يخص الشطر الثاني من السؤال ديالكم واللي هو مهم وهي الإمكانيات المادية واللوجيستيكية التي وضعتها الحكومة رهن إشارة المندوبية السامية قصد إجراء هذا الإحصاء، أعطي بعض الأرقام فقد تم تعبئة ما يكفي من الموارد البشرية لتغطية كل التراب الوطني 40 ألف و 237 عدد التقنيين المكلفين بالإحصاء، 11765 عدد المراقبين لعملية الإحصاء. 19 ألف عون السلطة سيساهمون في العملية وسيسهلون مهمة طاقم الإحصاء، 633 خبير في عملية الإحصاء، مهمتهم هي الإشراف والتأطير.

بالنسبة للجانب اللوجيستيكي تم تخصيص 4450 سيارة لهذه العملية، غلاف مالي يقدر - يعني ماشي محدد - في 511 مليون درهم.

هذا، العملية ديال الإحصاء بالإضافة إلى كلفة الأشغال التحضيرية اللي هي الآن في الطور والتي انطلقت منذ سنتين قدرت ب 162 مليون درهم. كذلك تم اعتماد التقنيات الحديثة المستعملة في هذا المجال والتي تم يعني بشراكة مع مجموعة من الدول الصديقة المتقدمة في هذا الميدان.

فيما يخص الجانب التقني تم وضع استمارة جديدة تتضمن 31 سؤال بهدف الحصول على معلومات مدققة حول ساكنة المغرب، الهدف منها الاستجابة للمتطلبات الحالية والمستقبلية لساكنة المغرب.

كذلك تم وضع جهاز معلوماتي يستعمل التقنيات الحديثة يشرف عليه تقنيون ومهندسون مهمتهم هي استغلال والمعالجة الفورية للمعلومات التي سيتم الحصول عليها ميدانيا.

بطبيعة الحال هذه العملية كذلك لكي يتم إنجاحها تم إسناد السادة العمال والولاة في الأقاليم مهمة الإشراف والتأطير والمساعدة والتسهيل لكل الأطر التي ستقوم بعملية الإحصاء وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد لحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس،

نشكر السيد الوزير على التوضيحات والمعلومات التي تقدم بها والتي سلطت الضوء على مجموعة من النقط التي كان لابد من توضيحها للرأي العام الوطني. فقط ما نريده عبر هذا السؤال السيد الوزير هو أن هذا الإحصاء العام للسكان والسكنى سيمكن من توجيه وبرمجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس حقيقية وموضوعية وعلمية من خلال معرفة البنية السكانية الحقيقية للمغرب التي ستساعد على توضيح الرؤية أمام متخذي القرار والوقوف على مكامن القوة والضعف على المستويين الاقتصادي والاجتماعي خاصة وأن المغرب مقبل على تحديات كبرى مرتبطة أساسا بالانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير المبادلات التجارية ونتمنى أن تتغلب الحكومة على بعض الصعوبات المرتبطة بضعف الإمكانيات البشرية ووسائل التنقل خاصة بالعالم القروي السيد الوزير وذلك من أجل أن يمر هذا الإحصاء في أحسن الظروف والأحوال كما نتمنى صادقين التوفيق لهذه العملية الوطنية بمساهمة جميع المواطنين من أجل معرفة الحاجيات الحقيقية ببلادنا ونتمنى كذلك ختاما أن يتم عرض نتائج هذا الإحصاء عند وقتها على البرلمان من أجل تمكيننا من الإطلاع على الإحصائيات والخلاصات التي توصل إليها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار المحترم تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس، غير إضافة بسيطة بغيت نقول للسيد المستشار المحترم ومن خلاله إلى مجلس المستشارين وكل المؤسسات: الغرف، الجماعات المحلية كانت قروية أو حضرية أن تساهم، وهي راها ساهمت يعني أن تزيد من إسهامها في هذا الميدان حتى ننجح هذه العملية.

ومن الطبيعي أن الإحصاء الحالي هو إحصاء فريد من نوعه أو عندو خصوصيته هو أنه في عهد جديد وفي بداية القرن وفي ظل الشفافية يعني كل هذه المعطيات خدينا والانفتاح الاقتصادي العالمي وكل المعطيات حاضرة لتحضير الاستمارات ديال الأسئلة وحتى التكوين اللي كيتوصلوا به الأطر التي ستقوم بعملية الإحصاء يعني حاضر عندها هذا الهاجس، هاجس واحد وهو البنية السكانية ديال المغرب ومتطلباتها وكيف يجب الاستجابة إليها وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وبهذا نكون قد أنهينا هذه الجلسة، وباسمكم نشكر السيد الوزير على مساهمته، والسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي طلبنا منه أن يتصل بالإذاعة، وفعلا هذا ما كان وتمت تغطية جميع الأسئلة. وشكرا لكم ورفعت الجلسة.

رئيس مجلس المستشارين

مصطفى عكاشه